الانتخابات والتعايش السلمي في دول ما بعد النزاعات (النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات اكتوبر 2019 دراسة حالة)

معتز اسماعيل[1]،خلف صالح[2]

[1]جامعة الانبار[2]مكتب الوكبل

ملخص

هدف هذا البحث الى التعرف على الأنظمة الانتخابية التي أستخدمت في العراق بعد عام 2003، وتوصلنا من خلال البحث في دراسة النظم الانتخابية في دول ما بعد النزاع أن النظم الانتخابية من الممكن أن تحقق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي في المجتمع، كما أنها يمكن أن تنتج سلاماً مستداماً في المجتمعات المتنوعة عرقياً إن احسن اختيارها وادارة عملياتها. وأوصينا من خلال البحث بما يلي: العمل على صياغة قانون انتخابات يؤسس لدولة مدنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية التي أنتجت الفساد في الدولة العراقية بعد 2003. ونوصي بإعتماد النظام المختلط وأعتماد طريقة سانت ليغو غير المعدلة في تحويل الأصوات إلى مقاعد نيابية.

الكلمات الدالة: الانتخاب، النظم الانتخابية، دول ما بعد النزاعات، العراق، التعايش السلمي.

المقدمة:

تعاني الكثير من الدول من نزاعات عرقية أو اثنية أو تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والامني بسبب عدم قدرة مكوناتها المجتمعية في تحقيق التعايش السلمي بينها، مما ولد حالة من فقدان الامن والسلام داخل المجتمع. تعمل الانتخابات في دول ما بعد النزاعات على ادارة التنوع المجتمعي للوصول الى حالة من الاستقرار السياسي وتحقيق التعايش والسلام في المجتمع، من هذه الدول هي العراق بعد عام 2003، الذي يعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه النظم الانتخابية في تحقيق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي، وذلك عبر المشاركة السياسية في اسناد شرعية مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، إذ تعمل النظم الانتخابية على تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد برلمانية.

مشكلة البحث: ينطلق البحث من اشكالية هي أن أزمات العنف الطائفي والاثني والسياسي وعلى مدار سنوات بعد 2003، ولدت الحاجة الى البحث عن نظام انتخابي ينتج التعايش

السلمي بين العراقيين، والذي أصبح قيمة ضرورية في ظل دورات العنف التي اجتاحت العراق بعد 2003، فموجات القتل الممنهج والتهجير. وموجات النزوح الكبير كلها فرضت علينا أن نبحث عن نظام انتخابي يرسخ مبدأ التعايش مع الاخر المختلف.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا البحث في مداخله النظرية هو ما المقصود بالانتخاب؟ وما هي أنواع النظم الانتخابية؟ وما هو النظام الانتخابي الأمثل للحالة العراقية لإدارة النزاعات السياسية ذات الصبغة العرقية والاثنية؟ ثم ما هو مستقبل النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات اكتوبر 2019؟

فرضية البحث: إن الاجابة عن الاسئلة السابقة تقودنا للإفصاح عن فرضية البحث بأن النظام الانتخابي الأمثل في عراق المستقبل هو الذي يحقق الاستقرار السياسي والمجتمعي فيه. والقادر على إزالة الصبغة الطائفية التي أصطبغت بها العملية السياسية بعد 2003، ولا أستغناء عن حق الاقليات في التمثيل السياسي في مجتمع تسوده التعددية المجتمعية المأزومة سياسياً.

أهداف البحث: يهدف البحث الى:

1- التعرف على النظم الانتخابية في العراق بعد 2003.
2- التعرف على النظام الانتخابي الأمثل الذي يحقق الاستقرار السياسي والتعايش السلمي في الدول المتعددة مجتمعياً.
3- استشراف مستقبل النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات 2019.

منهج البحث: سنستخدم في الوصول الى نتائج علمية تعين على التحقق من فرضية البحث، منهج التحليل النظمي.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات العلمية المنشورة في كتب متخصصة ومجلات علمية محكمة، عالجت اشكاليات البحث في النظم الانتخابية في شتى النظم السياسية. ومن هذه الدراسات: دراسة عبدالعزيز عليوي العيساوي (2013) بعنوان: نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد

عام 2003، عمد الباحث في هذه الدراسة الى استعراض النظم الانتخابية في العراق، والى تحليل وتقويم واقع النظام الانتخابي في العراق بعد عام 2003. ودراسة دورين خوري واخرون، (2006) بعنوان التمثيل النسبي، سعت هذه الدراسة الى تحليل النظم الانتخابية، والتركيز على نظام التمثيل النسبي. ودراسة أندرو رينولدز واخرون، (2010)، بعنوان أشكال النظم الانتخابية: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. هذه الدراسة عمدت الى تحليل النظم الانتخابية وتناولت في طياتها آليات الانتخاب في ادارة الصراع بين المكونات المجتمعية.

لكن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها هو احتواءها على اطار نظري تناولنا فيه الانتخاب ومقاصده، لنضع بين يدي القراء مادة علمية تعطي فكرة عن ماهية الانتخاب. وتستكمل الدراسة ما سبقتها من دراسات في النظم الانتخابية في العراق في استشراف مستقبل النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات اكتوبر 2019.

هيكلية البحث: استناداً لكل ما تقدم قسمنا البحث الى ثلاثة مباحث تتخللها مطالب تعالج كل مشكلة البحث، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول: اطار مفاهيمي للبحث:

المطلب الاول: ماهية الانتخابات:

أولاً: مفهوم الانتخاب:

إن كلمة الانتخاب تعني اجراءً قانونياً يحدد نظامه ووقته، ومكانه، في دستور أو قانون أو لائحة، بمقتضاه شخص أو أكثر ينتخب لرئاسة مجلس أو نقابة أو حزب أو دولة أو عضوية مجلس نيابي، أو نحو ذلك. وبالتالي فإن عملية الانتخاب ترتبط تاريخياً بمسألة التصويت الذي يعني إعطاء الصوت لطرف ما وحجبه عن طرف آخر.(الناجي، 2017، ص30)

وعرف سعد مظلوم العبدلي الانتخابات على أنها الوسيلة الاساسية لإسناد وتداول السلطة في الديمقراطية النيابية بقيام الناخبين بممارسة حقهم في اختيار من يمثلهم في المؤسسات الحاكمة للدولة. (العبدلي، 2018، ص23)

وتعرف كذلك بأنها الإجراء الذي بمقتضاه يقوم أفراد الشعب الذين تتوفر لديهم الشروط القانونية التي حددها الدستور والقانون في كل دولة تبعاً لظروفها الخاصة والاتجاهات الدستورية والسياسية السائدة فيها باختيار ممثلين عنهم، ممن تكون اعمالهم واهدافهم متوافقة مع رغبات الشعب، حيث يباشر هؤلاء النواب السلطة العامة نيابة عنهم.(الحلو وعادل، 2019، ص160-161)

ويعرفه قاموس المصطلحات الانتخابية بأنه مجموعة من القوانين التي تتعلق بالعملية الانتخابية أو تؤثر فيها بأي شكل من الاشكال، والتي تشمل بشكل اساسي: الدستور، وقوانين الانتخابات، وقوانين اخرى ذات علاقة كقوانين الاحزاب السياسية، والقوانين التنظيمية للسلطة التشريعية، واللوائح والضوابط الانتخابية ومواثيق الشرف.(Ahmar,2005,p33)

ويعد حق الانتخاب حق لكل مواطن في المشاركة في اختيار الحكام، وحق الانتخاب يكون عاماً، عندما يكون حقاً لجميع المواطنين دون استثناء، شرط أن تتوفر في المواطن الخصائص المنصوص عليها في قانون الانتخابات، المتعلقة بالعمر والجنسية، حيث يكون حق التصويت محصور بمواطني الدولة، أي الذين يحملون جنسية الدولة ولمن يتمتع بحقوقه المدنية. وقد يكون محدداً لأنه لا يشمل كافة المواطنين، وإنما يقتصر على بعضهم.(الهنداوي، 2010، ص82)

وتعمل المؤسسات السياسية في النظم السياسية الديمقراطية على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطية بموجبها، ويمكن القول بان النظام الانتخابي هو إحدى المؤسسات السياسية التي يسهل التلاعب بها، ان ايجابياً او سلبياً. فعبر ترجمة الأصوات الى مقاعد في الهيئة التشريعية، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم المنتخبون وأي الأحزاب يحصل على السلطة. وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها. مما يزيد في صعوبة تعديلها، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة فقط دون الحاجة لتعديل دستوري.(رينولدز واخرون، 2007، ص 20)

ثانياً: أهداف الانتخاب:

هناك مجموعة من الاهداف تسعى النظم الانتخابية الى تحقيقها منها:

1- مشاركة الناخبين في اختيار من يمثلهم.
2- تقنين وتنظيم العملية الانتخابية وتسهيل عملية مشاركة الناخبين في اختيار ممثليهم.
3- ضمان حقوق الناخب والمرشح في المشاركة السياسية.
4- اسناد شرعية السلطة وتداولها سلمياً.
5- المحافظة على السلم المجتمعي.

المطلب الثاني: ماهية التعايش السلمي:

التعايش يعني تعلم العيش المشترك والقبول بالتنوع بما يضمن وجود علاقة مع الاخر، وهو مصطلح تم استخدامه بشكل مترادف في سياقات عدة، والسمة البارزة فيه هي العلاقة بالآخر والاعتراف بوجوده. إذ لا يكفي أن يشعر الناس بانتمائهم للدولة إلا إذا كانوا يشعرون بان الاخرين ينتمون اليها، وكل هؤلاء الاخرون يشعرون بان الجميع ينتمون اليها ايضاً، فلا بد إذاً من وجود ادراك مشترك بوجود الاخر، وان الاخر وجوده مقترن بوجودنا والعكس صحيح، فذلك هو العيش المشترك وذاك التعايش.(محمد، 2012، ص94)

وهو أيضاً مصطلح يستخدم للتعبير عن "حالات الاختلاف في المذاهب والعقائد، وما يترتب عليها من سياسات مختلفة بين دول الشرق ودول الغرب، وقد استعمل هذا المصطلح للدلالة على إمكانية التعاون والوئام بين الأقليات في دولة معينة، وبين الأكثرية، وان كانت هذه الأقلية تختلف عن الأكثرية من حيث الأصل، أو اللغة، أو الدين".(مدكور، 1975، ص 255)

وهو من الناحية العملية يعني اقامة علاقات بين الجماعات المختلفة الهويات التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الاخر، ويشمل درجة معينة من الاتصال والتفاعل والتعاون يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق المصالحة المجتمعية على اسس السلام والعدالة والتسامح.(الشبوط، 2007، ص82)

ويشير التعايش السلمي غالباً الى حالة العيش المشترك التي تجمع بين مجموعتين او أكثر تختلف عرقياً او دينياً او فكرياً عن بعضها البعض، مع احترام كل مجموعة لمعتقدات

المجموعة او الجماعات الأخرى، وقدرت هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية وعلى هذا الأساس يستند مفهوم التعايش على وعي الأشخاص او الجماعات بان لها هويات دينية او عرقية او فكرية مختلفة والقرار ان اختلاف الهويات هذا لا ينبغي ان يقود الى صراعات عنيفة او دموية بين حاملي هذه الهويات افراداً كانوا أم جماعات.(مجموعة باحثين، 2005، ص17)

فهو إقامة علاقة بين أثنين أو أكثر من الجماعات المختلفة الهوية التي تعيش في تقارب يشمل أكثر من مجرد عيش بعضهم بجانب البعض الآخر، ويشمل درجة معينة من الاتصال، والتفاعل، والتعاون، يمكن أن يمهد التعايش لتحقيق المصالحة على أساس السلام، والحقيقة، والعدالة، والتسامح.(الشبوط، 2007، ص82)

ترتكز فكرة التعايش السلمي على وجود "علاقة تفاعلية متبادلة بين أفراد مختلفين عقائدياً، أو عرقياً، أو لغوياً، أو فكرياً، ويعيشون في مجتمع واحد وتقوم هذه العلاقة على قاعدة السلم والتعارف والتفاهم والتعاون الانساني الايجابي البناء".(نياز، 2017، ص212)

وهذه "العلاقة التفاعلية تفرضها بيئة مشتركة، بين فئات مختلفة، هدفها تحقيق استفادة أو تبادل منافع في ظل جو من الاحترام والمودة".(الحسين، 1439هـ، ص18)

من كل ما سبق يمكن أن نعرف التعيش السلمي بأنه الحالة التي يصل إليها المجتمع من القناعة بأن الحرب لن تجدي نفعاً في تسوية الصراع القائم بين المكونات المجتمعية، بل يجب أن يقوم على اساس الحوار والتسامح وقبول الاخر المختلف، واعتماد المواطنة كأساس للتعامل والاقرار بان الوطن للجميع بغض النظر عن انتماءه وليس من حق أي مكون اختزاله له.

المطلب الثالث: مفهوم النزاع:

النزاع حالة سببها تعارض حقيقي أو متخيل للاحتياجات والقيم والمصالح يمكن أن يكون داخلياً، ويمكن أن يكون خارجياً، فهو حالة من التعارض الموجود بين الأطراف في الأهداف والمصالح، فهو وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد تنخرط في تعارض واع مع

مجموعة أو مجموعات أخرى معينة، وتسعى كلها لتحقيق أهداف متناقضة فعلاً أو تبدوا أنها كذلك.(جيمس وروبرت، 1985، ص140)

وتصنف النزاعات الى ثلاثة انماط تبعاً لطبيعة ونمط الصراع بين المجموعات، وهذه الانماط هي:(مارسيل، 1986، ص506-507)

1- محاولة الحصول على الاستقلال، ويدخل في هذا التصنيف حروب تصفية الاستعمار والحروب الانفصالية.

2- الرغبة في السيطرة على الحيز (تعديل الحدود على حساب الغير).

3- محاولة فريق أو عصبة الاستيلاء على السلطة ليتمكنوا بواسطتها من فرض ارادتهم على خصومهم. وتدخل في هذا الاطار معظم الحروب الاهلية والانقلابات العسكرية، وهي ما تسمى بالأزمات أو النزعات الايديولوجية.

وهناك من يقسم أسباب أو أبعاد النزاع إلى ثلاثة أبعاد وهي:(الضروس، 2017، ص 34)

1- التناقض: وهو رغبة كل طرف في تحقيق هدف منشود يتناقض مع هدف الطرف الآخر.

2- المواقف: ويتضمن التصورات الخاطئة التي يحملها كل طرف اتجاه الآخر، وقد تكون هذه التصورات ايجابية أو سلبية.

3- السلوك: ويتضمن التصورات الخاطئة التي يحملها كل طرف عن الآخر، أذ يمكن ان يشمل التعاون والحب المنتج للسلام، أو العداوة والكره المنتج للعنف.

ولابد من تلبية احتياجات الأفراد في مرحلة ما بعد النزاع وتفهمها، من قبل مختلف الفواعل من شأنه أنّ يعزز من إستقرار تلك المرحلة، فالإعتراف مثلا بلغة فئة مهمشة وكونها كلغة محلية من شأنه أنّ يطور من معنويات تلك الفئة التي عانت التهميش مثلا، كما أنّ السماح لمختلف المجموعات الاثنية بالمشاركة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات أو تمتعهم

بحق الترشح في المجالس المحلية من شأنه أن يلبي احتياجاتهم، ويدفع بهؤلاء الأفراد نحو الانتاج والمشاركة في عملية التنمية ومن ثم تعزيز مسار بناء السلام.

إن إدارة النزاع تضم ثلاث عمليات متتالية، العملية الأولى هي منع نشوب النزاع، التي تشير إلى الإجراءات التي تعالج خطر الإندلاع الوشيك للعنف في مجتمعات طالت فيها النزاعات، أما العملية الثانية تشمل المصالحة، التي تشير إلى عملية إعادة بناء الثقة بين أفراد الشعب من خلال تدابير من قبيل لجان تقصي الحقائق والمصالحة والمحاكم والتوعية، في حين تتضمن العملية الثالثة والتي تمثل بناء السلام إلى إتباع نهج متكامل ومتعدد الأوجه في بناء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لضمان الإستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، ويتطلب بناء السلام التزاماً طويل الأجل بالتصدي للأسباب الجذرية للنزاعات الأصلية، ويمكن تجميع المداخل المتضمنة في رابطة بناء السلام إلى أربعة فئات تركز على مهام محددة:(سلطان، 2019، ص8)

1- البدء بالصراعات السلمية: يسعى المدافعون والنشطاء إلى الحصول على الدعم للتغيير من خلال زيادة قوة الجماعة وقدرتها على معالجة القضايا وتهيئة الظروف اللازمة لتحويل مسار العلاقات.
2- الحد من العنف المباشر: تسعى الجهود المبذولة للحد من العنف المباشر إلى كبح جماح مرتكبي جرائم العنف ومنع المعاناة الواقعية لضحايا العنف وإزالتها، وخلق بيئة أمنة لأنشطة بناء السلام.
3- تحويل مسار العلاقات: يجب إعادة تكوين العلاقات باستعمال منظومة من العمليات التي تعالج الصدمات وتقوم بتحويل مسار الصراعات، ومنح الأفراد فرص لإيجاد حلول طويلة الامد.
4- بناء القدرات: إن جهود بناء السلام التي تدوم لمُدة أطول تستفيد من القدرات الموجودة بالفعل لتسديد الحاجات الحقيقية، وتتضمن هذه الجهود منع العنف عن طريق التعليم والتدريب والتنمية.

المبحث الثاني: أنواع النظم الانتخابية والنظام الانتخابي الأمثل في الدول المتعددة مجتمعياً:

المطلب الاول: انواع النظم الانتخابية:

تعد عملية اختيار النظام الانتخابي أحد أهم القرارات المؤسساتية في أبي بلد ديمقراطي وتعبيراً عميقاً عن واقع الحياة السياسية، كما أن هدف أي نظام انتخابي على المدى الطويل هو البحث عن الوسيلة الافضل لبناء مؤسسات متينة بغية تعزيز نظام ديمقراطي يتمتع بقدر كاف من الاستقرار والمرونة، ما يسمح له بالتكيف مستقبلاً مع أي تغييرات تشهدها البلاد. من هنا لابد لأي نظام انتخابي الاعتماد على بعض المعايير ومنها:(خوري واخرون، 2006، ص 9-10)

1- ضمان انتخاب مجالس نيابية تمثيلية على الصعيدين الجغرافي والسياسي، ما يشكل انعكاساً دقيقاً للخيارات والتوازنات السياسية داخل المجتمع.

2- تسهيل تنظيم الانتخابات لجميع المواطنين، كصياغة بطاقات اقتراع واضحة وفتح مراكز اقتراع في اماكن يسهل الوصول اليها، بالإضافة الى تنقيح اللوائح الانتخابية وضمان سرية الاقتراع، ويتضمن ذلك ايضاً ضمان مصداقية الانتخابات على قاعدة منح المجلس النيابي (البرلمان) سلطة فعلية، فلا تتحول عملية اجراء الانتخابات الى عملية شكلية أو محددة النتائج مسبقاً.

3- تعزيز المناخات السياسية التي من شأنها الحث على اعتماد الاليات السلمية كالتسوية أو الحوار كسبيل لإدارة الازمات داخل المجتمع.

4- التشجيع على تشكيل حكومات مستقرة وفاعلة، كما ينبغي في الوقت عينه أن يضمن النظام الانتخابي قدر المستطاع تكافؤ الفرص بين الاحزاب والمرشحين بغية تفادي أي تمييز ضد أي جهة أو فئة سياسية . إذ أن مجرد التشكيك في الطابع الحيادي هذا، يشكل ايضاً دليل ضعف في النظام السياسي ويهدد الاستقرار في المجتمع.

5- حث الاحزاب على عقد تحالفات أفقية تعكس رأي أوسع شرائح في المجتمع بهدف الحد من تفاقم خطر الازمات الاجتماعية.

6- تعزيز المعارضة النيابية من خلال ضمان التمثيل للأقليات السياسية والاجتماعية.

ويمكن تقسيم الانظمة الانتخابية المعاصرة إلى ما يلي:

أولاً: نظام الاغلبية:

يقضي الانتخاب بالأغلبية سواء كان فردياً أو بالقائمة بأن يفوز بالانتخابات من ينال أغلبية الاصوات دون غيره. وعادة الاغلبية المتطلبة لفوز المرشح أو القائمة الانتخابية تختلف باختلاف الدول. فهي أما أن تكون بسيطة أي أكثر من نصف اصوات الناخبين الذين أشتركوا فعلاً في الانتخابات، أو مطلقة أي أكثر من نصف مجموع الناخبين المسجلين، أو نسبية أي أكثر من الاصوات التي نالها كل من المرشحين أو القوائم الانتخابية.(الخزرجي، 2004، ص245)

ولنظام الأغلبية صورتان هما الأغلبية النسبية والأغلبية المطلقة:(خالد، 2010، ص51-52)

صورة الأغلبية البسيطة (النسبية) أو (نظام الفائز الأول)، أو (نظام الأغلبية ذو الدور الواحد):

وفقاً لهذه الصورة يفوز بالمقعد أو المقاعد المخصصة للدائرة المرشح أو مرشحو القائمة التي نالت أكثر الأصوات بصرف النظر عن باقي الأصوات التي حصل عليها المرشحون الآخرون.

مثال ذلك لو أفترضنا أن دائرة انتخابية جرى فيها الانتخاب على أساس الأغلبية البسيطة مع الأخذ بالنظام الفردي، وكان عدد المرشحين ثلاثة وكانت الأصوات التي حصلوا عليها كالاتي:

المرشح (أ): حصل على (1000) صوت.

المرشح (ب): حصل على (800) صوت.

المرشح (ت): حصل على (600) صوت.

المرشح (ث): حصل على (600) صوت.

هنا سيكون الفائز في المقعد النيابي هو المرشح (أ)، على الرغم من أن باقي المرشحين حصلوا على ضعفي ما حصل عليه المرشح (أ) من الاصوات المعطاة.

ولو افترضنا أن الانتخاب يجري على اساس القائمة وأن الدائرة الانتخابية مخصص لها ثلاثة مقاعد، وكانت الاصوات التي حصلت عليها القوائم الحزبية كالآتي:

قائمة الحزب (أ): حصلت على (1000) صوت.

قائمة الجزب (ب): حصلت على (800) صوت.

قائمة الحزب (ت): حصلت على (600) صوت.

هنا ستكون قائمة الحزب (أ) هي الفائزة بالمقاعد النيابية الثلاثة.

وهذا يؤشر. أن عملية الانتخاب في هذا النظام بسيطة وواضحة وتنتهي فيها الانتخابات من خلال سير جولة انتخابية واحدة ودون الحاجة لإجراء انتخابات جولة ثانية أو تكميلية ومع ذلك تتجه بعض الدول اليوم على الرغم من أخذها بنظام الأغلبية البسيطة إلى تحديد نسبة مئوية معينة كأن تشترط حصول المرشح على نسبة معينة من الأصوات كالربع مثلاً ليكون فائزاً، ومن الدول التي يطبق فيها النظام هي المملكة المتحدة (انكلترا) ويفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات حتى إذا لم تتعدى نسبة الأصوات خمسين بالمئة. وبإمكان أي حزب الفوز في الانتخابات حتى ولو لم يحصل على أعلى من (50%) من الأصوات في جميع مناطق البلاد، وتستخدم (68) دولة اليوم نظام الأغلبية البسيطة أو نظام الفائز الاول، أي نسبة تقل عن ثلث دول العالم بقليل، وهذا يعني أن هذه النسبة تكاد تشكل رقماً له أهمية كبرى في الارادة الشعبية لهذه الدول.

صورة الأغلبية المطلقة أو ما يعرف بنظام الأغلبية ذي الدورين:

في هذا النظام يفوز المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة (النصف +1) من الأصوات الصحيحة للناخبين، فإذا لم يحصل على الأغلبية المطلقة فسيكون هناك دور ثان، حيث تكفي فيه هذه المرة الأغلبية النسبية، وبما أنه من النادر أن يحصل أحد المرشحين منذ

الدور الأول على الأغلبية المطلقة فهناك في أغلب الاحيان دور ثان للانتخابات، ولهذا السبب سمي هذا النظام بنظام الأغلبية ذي الدورين.(الشاوي، 2017، ص32-33)

ثانياً: نظام التمثيل النسبي:

التمثيل النسبي هو إعطاء كل حزب أو كل تجمع يمثل رأياً أو إتجاهاً معيناً عدداً من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته العددية.(الكاظم والعاني، 1990-1991، ص47)

ظهر نظام التمثيل النسبي كوسيلة لتمثيل الاقليات نيابياً الى جانب الاغلبية، بحيث تظهر مختلف الاتجاهات السياسية في البرلمانات جنباً الى جنب، بنسب تتفاوت حسب ثقل مؤيديها في الهيئة الانتخابية.(الحلو، 2007، ص165)

هذا النظام مبني على مبدأ ينص على تمثيل التيارات المختلفة في كل دائرة على مقدا الاصوات المحددة التي حصدتها. على سبيل المثال، الحزب الذي نال (40%) من الاصوات يجب أن يحصل على حوالي (40%) من المقاعد تماماً، كما على الحزب الذي حصد (3%) من الاصوات أن يحصل على (3%) من المقاعد. فغالباً ما يقال إن الطريقة الفضلى لإحترام النسبية هي الاقتراع بحسب القوائم، أي بتقديم الاحزاب للوائح بأسماء مرشحيها على الصعيد الوطني أو المناطقي يكون فيها عدد المرشحين متساوياً بعدد المقاعد التي ينبغي ملؤها في كل دائرة.(خوري واخرون، 2006، ص26)

نظام التمثيل النسبي يظم عدة صور يمكن أن نحددها بالاتي:

1- التمثيل النسبي الكامل:

يمكن تطبيق هذا النوع سواء أخذنا بنظام الدائرة الانتخابية الواحدة أو الدوائر المتعددة. حيث يتم استخراج المعدل الوطني (القاسم الانتخابي) من خلال احتساب أصوات الناخبين في كل البلاد، وتقسيمها على عدد مقاعد المجلس النيابي. وناتج هذه القسمة يمثل المعدل الوطني والذي يقابله مقعداً نيابياً واحداً. ويتضاعف عدد المقاعد التي تحصل عليها الاحزاب بقدر تضاعف المعدل الوطني. وفي حالة تطبيق هذا النظام يتوجب أن يقدم كل حزب قائمة بأسماء مرشحيه في كل منطقة انتخابية. وكذلك يقدم قائمة بأسماء مرشحيه على المستوى الوطني ويتم احتساب عدد المقاعد التي

تحصل عليها كل قائمة من خلال قسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها في كل دائرة انتخابية على المعدل الوطني. واذا تبقى لها أصوات ترحل الى القائمة الوطنية. (خالد، 2010، ص53)

2- التمثيل النسبي التقريبي:

لتلافي بعض عيوب التمثيل النسبي الكامل، وخاصة مسألة فوز بعض الاشخاص بمقاعد نيابية، في القائمة الوطنية دون أن يكون أحد من المواطنين قد أنتخبهم بالأسم، فقد لجأت بعض الدول الى إجراء جميع عمليات توزيع المقاعد النيابية على الصعيد المحلي، أي داخل المناطق الانتخابية.(الكاظم والعاني، 1990-1991، ص49) ويوزع هذا الاسلوب الذي يعد أكثر الاساليب انتشاراً المقاعد في كل دائرة على مرحلتين: في الاولى توزع المقاعد بناء على القاسم الانتخابي. وفي المرحلة الثانية توزع المقاعد الباقية على أساس طريقة أكبر البواقي أي تعطى المقاعد الباقية للقائمة التي لها أكبر باقي ثم التي تليها بحسب التدرج التنازلي وهكذا بمعنى أن المقاعد المتبقية تخصص للقوائم التي لها بواقي أكثر قرباً من القاسم الانتخابي. أو أكبر المتوسطات هنا توزع المقاعد التي لم توزع على اساس القاسم الانتخابي بمنحها للقوائم التي تحصل على أعلى المتوسطات عن طريق اعطاء مقعد وهمي إضافي لكل قائمة ثم نحسب متوسط كل قائمة بقسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي حصلت عليها بطريقة القاسم الانتخابي مضافاً إليها المقعد الوهمي ويمنح المقعد للقائمة التي حصلت على أكبر المتوسطات. أو طريقة دهوندت وتقوم هذه الطريقة بقسمة عدد الاصوات التي حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد للدائرة الانتخابية لتلك الدائرة أي تقسم على الارقام (1 ثم 2 ثم 3 ثم على 4 ثم على 5 إلى أن نستنفذ عدد المقاعد المخصصة للدائرة، ثم يتم ترتيب الارقام الخارجة من القسمة ترتيباً تنازلياً حتى نصل الى عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة.(العيساوي، 2013، ص45-48)

3- الانتخاب البديل (نظام الصوت القابل للتحويل): هو نظام تفضيلي يقوم فيه الناخب بترتيب المرشحين بحسب تفضيله لهم في دوائر تعددية، ويقوم الناخبون وفقاً لهذا النظام بالتصويت لمرشحين أفراد في أغلب الاحيان وليس لقوائم سياسية برغم أن ذلك

قد يحصل أحياناً، وبمقتضاه بصوت الناخب لمرشح واحد، ومن ثم يشير الى أفضلياته بالنسبة الى واحد أو أكثر، إذ أن الدائرة الانتخابية تضم عدة مرشحين يراد انتخابهم، والمرشح الاول الذي يحصل على القاسم الانتخابي يعد على الفور فائزاً. وفي حالة عدم حصول المرشح على القاسم الانتخابي يلغى المرشح الذي يملك أقل عدد من الاصوات من التفضيل الاول، مع إعادة توزيع الاصوات التي حصل عليها على المرشحين الذين حصلوا على التفضيل الثاني، وهكذا حتى يتم ملئ المقاعد الشاغرة للدائرة الانتخابية.(العيساوي، 2013، ص52)

ثالثاً: النظام المختلط:

نظراً لعدم وجود نظام انتخابي خال من العيوب تجمع بعض الدول بين نظام الاغلبية ونظام التمثيل النسبي في محاولة للخروج بنظام يجمع ميزات النظامين ويتجاوز عيوبهما، ولهذا النظام الانتخابي تطبيق في المانيا في انتخاب مجلس الشعب (البندستاج) حيث يجري انتخاب نصف الاعضاء في الـ (البندستاج) بالاقتراع الاكثري بالتصويت لمرشح واحد في دوائر انتخابية، والنصف الاخر بالاقتراع النسبي والتصويت لقوائم انتخابية في اطار الاقليم، وهذه القوائم تمثل الاحزاب، فيقترع الناخب هكذا مرتين.(سليمان، 2010، ص202)

ومثال آخر كذلك على النظام الانتخابي المختلط هو ما مطبق في الانتخابات المحلية في فرنسا والمنصوص عليه في المادة (L262) من قانون الانتخابات، ويخص المدن التي لا يقل عدد سكانها عن (3500). حيث تجري الانتخابات في مرحلتين أو دورتين: الدورة الاولى يجب أن يؤدي الى فوز قائمة انتخابية تحصل على الاغلبية المطلقة من اصوات الناخبين أي (النصف + واحد)، هنا القوائم الفائزة ستحصل على نصف المقاعد البرلمانية أو مقاعد المجالس المحلية. والنصف الآخر يوزع بين القوائم المتنافسة حسب نظام التمثيل النسبي بشرط أن تحصل على أكثر من (50%) من أصوات الناخبين، لكن في حال لم تحصل أي قائمة على هذه النسبة يصار الى تنظيم دورة انتخابية ثانية من الانتخابات تشمل الاحزاب التي حصلت على نسبة (10%) من اصوات الناخبين في الدورة الاولى فقط، أي أن الاحزاب أو القوائم التي لم تحصل على النسبة السابقة لا يحق لها خوض انتخابات الدورة الثانية. (الهنداوي، 2010، ص134-135)

المطلب الثاني: النظام الانتخابي الأمثل في المجتمعات المتعددة:

تسهم الانقسامات المجتمعية في تشكيل هوية الأفراد في المجتمعات المتعددة، وبالتالي ظهور الخلافات فيما بينهم، وهذه العوامل قد تكون عرقية أو دينية أو طائفية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك فإن هذه العوامل يُطلق عليها عادة "انقسامات"، فالمجتمع التعددي هو المجتمع المجزء بفعل الانقسامات الدينية، أو الايدلوجية، أو اللغوية، أو الجهوية، أو الثقافية، أو العرقية، كما أنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الاحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، ووسائل الاعلام، والمدارس، والجمعيات التطوعية، على أسس الانقسامات المميزة له. (المالكي، 2006، ص96-97)

وتقوم على خلفية واقع التباين أو التجزئة بين ابناء الشعب الواحد، آليات للحفاظ على التعايش والاستقرار، بحيث تنتظم مكونات هذا الشعب على شكل قوى سياسية تتوافق في العمل السياسي للوصول إلى هدف التعايش السلمي وبناء حالة من السلام المستدام في المجتمع المتعدد. ويتم اللجوء إلى التوافق السياسي، في حال انعدمت الثقة المتبادلة بين القوى الخائفة من بعضها البعض، أو في حال عجزت هذه القوى المتنافسة عن تحديد الغايات والآمال المشتركة التي تكفل عادة جميع المواطنين وصهرهم في ضمن بوتقة وحدة وطنية صلبة ومتماسكة.(عبدالحي، 2006، ص132-133)

وترتبط خاصية التمثيل النسبي في هذه المجتمعات بقاعدة النسبية (proportionality) سواء على صعيد النظام الانتخابي، أو تشكيل الحكومة، أو تمثيل مختلف الاطراف على مستوى الوظيفة العمومية.(المالكي، 2006، ص99)

ويمثل مبدأ التمثيل النسبي انحرافاً هاماً عن حكم الأكثرية، وهو وثيق الصلة بمبدأ الائتلاف الواسع، وتقوم النسبية بوظيفتين مهمتين:(ليبهارت،2006، ص67)

الوظيفة الاولى: إنها طريقة في توزيع التعيينات في الادارات العامة والموارد المالية القليلة على شكل مساعدات حكومية على مختلف القطاعات. ويمكن مقابلتها بمبدأ الرابح - يأخذ كل شيء في حكم الاكثرية غير المقيدة. نظراً إلى أن تقسيم "غنائم" الحكم على اصغر عدد ممكن

من المشاركين هو احد دوافع تشكيل الائتلاف الاصغر الرابح، فإن قاعدة التوزيع النسبي تجعل الائتلاف الاصغر الرابح اقل ربحية ولذلك اقل امكانية.

الوظيفة الثانية: وهي الوظيفة التي تتصل بعملية صنع القرارات نفسها. يحدد بورغ شتاينر النموذج النسبي بأنه النموذج الذي فيه" تؤثر كل الجماعات في قرار ما بنسبة قوتها العددية". وفي هذا المجال ايضاً، تتصل قواعد النسبية والائتلاف الواسع ببعضها البعض" فتوزيع النفوذ توزيعاً نسبياً إلى حد ما في مسائل السياسة لا يمكن أن يُضمن إلا إذا تمت المساومة على القرار بمشاركة كافة الجماعات.

ويكمن مقصد هذا المبدأ في تجنب استحواذ الفائز على كل شيء كما هو الحال في الديمقراطية التقليدية. في الديمقراطية التوافقية، يساعد مبدأ النسبية على جعل اختيار السياسات نابعاً من "حكومة التحالف". وليس من حكومة الأغلبية التي قررتها نتائج صناديق الاقتراع، علماً أن النسبية هنا تتحقق بطريقتين: إما بالرفع من تمثيل المكونات الصغيرة، أو باعتماد قاعدة المساواة، وفي الحالتين معاً تروم النسبية مضاعفة حماية المجموعات الصغيرة في المجتمع المتعدد.(المالكي، 2006، ص99)

وتحتاج المجتمعات المتنوعة مجتمعياً إلى نظام انتخابي يتناسب مع بيئتها السياسية وتكويناتها المجتمعية، بحيث يكون هذا النظام قادراً على إدارة التنوع المجتمعي، ويستطيع ترجمة هذا التنوع إلى تمثيل سياسي في البرلمان والحكومة.

بكلمة أخرى المجتمعات المتنوعة بحاجة إلى نظام انتخابي يدير الانقسامات العرقية بطريقة تؤمن التعايش السلمي فيها. ويعرض الباحث (وليد حسن رجب قاسم) إن المجتمعات ذات التعددية العرقية الموزعة جغرافياً والمتسمة بهيمنة إحداها فإن تطبيق نظام الأغلبية سيؤدي إلى فوز الجماعة العرقية المهيمنة على معظم مقاعد البرلمان، إذ سيصوت الناخبون المنتمون لهذه الجماعة للمرشحين والاحزاب المعبرة عنهم. وبالتالي فإن النظام الانتخابي الأمثل لهذا النمط من المجتمعات هو نظام القائمة النسبية أو التمثيل النسبي، الذي يعمل على تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بما فيها الاقليات تمثيلاً حقيقاً بسبب قيامه على أسس نسبية. كذلك ينفع نظام التمثيل النسبي في حال هيمنة جماعة عرقية على المجتمع من حيث عدد السكان

وتركزها وبقية الجماعات العرقية في منطقة جغرافية. أما في حالة كون المجتمع يتسم بالتعددية العرقية المتساوية من حيث عدد السكان، مع توزعها وعدم تركزها. في منطقة معينة هنا ستنتفي الحاجة إلى نظام التمثيل النسبي، إذ سيتحقق تمثيل الجماعات العرقية المختلفة بسبب عدم هيمنة أحدى الجماعات العرقية على المجتمع. وفي هذه الحالة يتم تفضيل نظم الانتخاب ذات الاليات التفضيلية مثل نظام التصويت البديل وذلك لترسيخ الاعتدال بين أفراد الجماعات العرقية المختلفة، بينما قد يؤدي اللجوء إلى نظم الأغلبية إلى تبني المرشحين للمزايدات العرقية وسيادة خطاب "نحن في مواجهة هم" وهو ما ينعكس في النهاية على ترسيخ الانقسام والاستقطاب وقد يؤدي إلى تجدد النزاع والعنف العرقي أو الطائفي بين مكونات المجتمع المتعدد.(قاسم، 2019، ص52-53)

المبحث الثالث: واقع ومستقبل النظم الانتخابية في العراق:

المطلب الاول: واقع النظم الانتخابية في العراق بعد 2003:

تعمل المؤسسات السياسية على صياغة قواعد اللعبة التي تتم ممارسة الديمقراطية بموجبها، ويمكن القول بأن النظام الانتخابي هو إحدى تلك المؤسسات التي يسهل التلاعب بها، إن إيجاباً أو سلباً. فمن خلال ترجمة الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، يمكن للخيار الممارس في اختيار النظام الانتخابي أن يحدد من هم الناخبون وأي الاحزاب يحصل على السلطة. وبينما يتم تحديد الكثير من الأطر السياسية لبلد ما في دستورها. ما يزيد في صعوبة تعديلها، غالباً ما يسهل تعديل النظام الانتخابي من خلال العمل على وضع قوانين جديدة أو تعديل ما تم وضعه في السابق دون الحاجة إلى تعديل دستوري.(رينولدز. واخرون، 2007، ص20)

على هذا الأساس كان الحالة العراقية في موضوعة النظم الانتخابية بعد 2003 تعبر عن حالة مستمرة في التعديل أو التغيير. في النظام الانتخابي. ويعد أمر سلطة الائتلاف رقم (96) لسنة 2004 الصادر. عن الحاكم الاداري الامريكي (بول بريمر) هو أول أمر ينظم طريقة الانتخاب في العراق بعد 2003، والذي تم من خلاله انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، من خلال نظام التمثيل النسبي، وعد العراق دائرة انتخابية واحدة وأعتمد على نظام القائمة المغلقة.(مار، 2013، ص60) ونظام التمثيل النسبي طبق في المجتمعات التعددية التي تتسم

بالصراع العرقي كالحالة اللبنانية حيث تبنت لبنان نظام التمثيل النسبي والاليات التفضيلية، حيث ربط نظامها الانتخابي بين التمثيل النسبي التوافقي المعتمد على حجم الجماعة العرقية، وبين آلية جمع الاصوات من خلال القائم على الاغلبية.((Rosing, 2015, p494 وتم في الحالة العراقية توزيع المقاعد بالاعتماد على طريقة أكبر البواقي وذلك بتقسيم الأعداد الصحيحة على (275) وهو عدد أضاء الجمعية الوطنية.

وفي انتخابات 30 كانون الثاني 2005، أعتمد العراق على تقسيم العراق إلى دوائر انتخابية فعد المحافظات العراقية الـ (18) دوائر انتخابية، وعمل على اعتماد القوائم المغلقة على وفق نظام التمثيل النسبي. (كاتزمان، 2006، ص10). (قانون الانتخابات العراقي، رقم (16)، لسنة 2005).

أما في انتخابات 7 آذار 2010، فقد أعتمد العراق على نظام انتخابي مغاير للنظم الانتخابية السابقة، إذ أعتمد على تعديل قانون الانتخابات السابق رقم (16) لعام 2005، وذلك بإصدار قانون رقم (26) لسنة 2009، واعتمد هذا القانون على العمل بالنظام النسبي والقائمة المفتوحة بدلاً من القائمة المغلقة، وعد المحافظة دائرة انتخابية، وبهذا عمل على تعدد الدوائر الانتخابية في العراق.(قانون الانتخابات العراقي، رقم (26)، لسنة 2009)

أما في انتخابات 30 نيسان عام 2014، فقد أعتمد العراق جديد هو قانون رقم (45) لسنة 2013، في هذا القانون اعتمد على التمثيل النسبي كسابقاته من النظم الانتخابية في العراق بعد 2003، واعتمد القائمة المفتوحة ويجوز الترشيح الفردي، وعد المحافظة دائرة انتخابية، إلا أنه أعتمد على الية (سانت ليغو) المعدلة، وهو نسخة معدلة من قانون سانت ليغو، ففي النسخة العراقية المعدلة من قانون سانت ليغو تقسم الاصوات الانتخابية للقائمة على الاعداد الفردية المعدلة وفق الصيغة العراقية التالية: (1,6 ثم 3 ثم 5 ثم 7 ...). وهذه الصيغة المعدلة اعتمدت أيضاً في انتخابات مجلس النواب العراقي عام 2018. الانظمة الانتخابية السابقة لم تحقق رغبة الناخب العراقي، ولم تحترم صوته الانتخابي، وأدت النظم الانتخابية السابقة إلى سيطرة الكتل الكبيرة على المشهد السياسي العراقي، والتي عملت على ترسيخ العمل على وفق نموذج المحاصصة الطائفية التي حولت العراق إلى بلد تسوده الطائفية السياسية والاستدامة في الازمات السياسية التي عصفت به وبشعبه بعد 2003.

المطلب الثاني: الاصلاح الانتخابي مدخلاً للإصلاح السياسي بعد احتجاجات اكتوبر 2019:

من أجل تجاوز كل الاخفاقات التي سبقت احتجاجات أكتوبر 2019 في العراق المطالبة بالإصلاح السياسي لمنظومة العمل السياسي بعد 2003، وجب العمل على اصلاح عناصر مهمة في المنظومة القانونية التي تنظم عملية الانتخابات العراقية، لكن هذا الاصلاح لابد أن لا يغفل التنوع المجتمعي الديني والاثني والمذهبي في الدولة العراقية، فإصلاح النظام الانتخابي العراقي يجب أن يعمل على ترجمة التنوع المجتمعي العراقي إلى مقاعد تشريعية لتجنب النزاعات المذهبية والعرقية، فالتمثيل النسبي يعد من أفضل الانظمة الانتخابية في المحافظة على استقرار المجتمع وإدارة الصراعات في المجتمع المتعدد، إلا أن توقيتات الانتخابات في الديمقراطية الناشئة بعد 2003، عمل على توزيع المناصب على أساس المحاصصة الطائفية، مما أثر سلباً في تحقيق أهدافها، كما أن ممارسة الكتل السياسية العراقية عمقت الانقسامات الطائفية في المجتمع العراق المأزوم طائفياً، مما زاد من حدة العنف على أسس طائفية، إضافة للتدخلات الخارجية في الشأن العراقي. كل ما سبق أثر على شرعية الانتخابات مما قلل من نسبة المشاركة السياسية في انتخابات 2018، وبذلك فلم تحقق النظم الانتخابية العراقية مقاصدها.

وهناك ضبابية كبيرة وحديث متواصل في الشارع العراقي وفي وسائل الاعلام إلى حد وصل إلى الجدل حول النظام الانتخابي المقترح من قبل حكومة السيد عادل عبدالمهدي رئيس الوزراء العراقي المستقيل، حيث أعتمد هذا النظام المقترح على قواعد النظام المختلط وهو نظام جمع ما بين نظام الأغلبية البسيطة ونظام التمثيل النسبي وهو نظام يخدم الكتل الكبيرة كسابقاته من الأنظمة التي أسست لسيطرة الاحزاب والكتل السياسية الكبيرة على المشهد السياسي العراقي.

وتعد المادة (15) من القانون المقترح من قبل الحكومة عبارة عن حقل الغام، إذ يعمل على توزيع مقاعد مجلس النواب بطريقتين:

الأولى: (50%) من المقاعد توزيع بإعادة ترتيب الفائزين بغض النظر عن القوائم وفقاً لعدد الأصوات التي حصلوا عليها وهذا تطبيق لنظام الأغلبية البسيطة.

ثانياً: في هذه الفقرة تم اختيار نظام التمثيل النسبي التقريبي، حيث توزع نسبة (50%) من الأصوات عبر الآلية التالية:

1- إستخراج قاسم إنتخابي كالآتي:

القاسم الإنتخابي =عدد الأصوات الصحيحة للدائرة – أصوات المرشحين الفائزين بالفقرة أولاً÷ عدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة.

مثلاً الاصوات الصحيحة (400,000)، وأصوات الفائزين (200000)، والمقاعد المخصصة للدائرة (8).

هنا سيكون القاسم الانتخابي (400000) – (200000) ÷ (8) = (50000)

فالقاسم الانتخابي سيكون (50) ألف صوت.

2- هنا يخصص لكل قائمة مفتوحة تجاوزت القاسم الانتخابي عدد من المقاعد يساوي حاصل قسمة الأصوات الصحيحة التي حصل عليها القائمة بعد طرح أصوات مرشحيها الفائزين في البند أولاً من هذه المادة على القاسم الانتخابي، كالآتي:

المقعد = عدد الأصوات الصحيحة للقائمة – أصوات مرشحيها الفائزين في (أولا) من هذه المادة ÷ (50000)

لنفترض أن للقائمة مئة ألف من الأصوات الصحيحة، وأن أصوات الفائزين التابعين لها في (أولاً من هذه المادة) (40000) صوت، هنا ستكون المعادلة كالتي:

المقعد) (60000)= (40000– ((100000=

هنا القائمة تجاوزت القاسم الانتخابي وحصلت على مقعد.

3- هنا ستكون هناك مقاعد شاغرة بعد التوزيع حسب البند (ثانيا/2)، وستوزع هذه المقاعد على القوائم الفائزة بالآلية التالية:

الأصوات الصحيحة للقوائم الفائزة – أصوات مرشحيها الفائزين بموجب الفقرة أولاً ÷ (1 و 2 و3.....) وهذه الطريقة تسمى بطريقة (دهوندت).

يعاب على طريقة (دهوندت) أنها تحابي الأحزاب الكبيرة. وأجرت الكثير من الدول تعديلاً عليها ليكون أكثر عدالة في توزيع المقاعد فأخذت بطريقة (سانت ليغو)، ويعتمد هذا النظام على نفس قواعد (دهوندت) لكن القسمة تكون على الأرقام الفردية فقط (1 و3 و5 و 7....). وعدت الطريقة في العراق ومعروفة بـ (طريقة سانت ليغو العراقية).

فالإصلاح الانتخابي على وفق مقترح الحكومة العراقية لتعديل نظام الانتخابات العراقي يجب أن يحتوي الاصلاحات التالية:

أولاً: قضية الجنسية، فلا تكفي أن يحدد القانون بفقرة (عراقي الجنسية)، فهنا تثار اشكالية ازدواجيي الجنسية، ولمن يكون ولائهم. المقترح أن يكون عراقي الجنسية ومن أبوين عراقيين.

ثانياً: شروط الترشيح لعضوية مجلس النواب يجب أن تعدل إلى: أن يكون حاصلاً على شهادة عليا معترفاً بها في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، وأن تخصص نسبة (10%) لحملة شهادة البكالوريوس.

ثالثاً: تم تحديد عدد مجلس النواب بـ(251)، وهذا يتناقض مع المادة (49/ أولاً) من دستور جمهورية العراق الدائم لعام 2005، والتي تنص على أن "يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة الف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله...". الحل إما أن تحدد هذه النسبة بالدستور فتكون ثابتة مهما زاد عدد السكان، وإما أن يكون المقعد لكل (200) الف عراقي أو أقل بقليل من هذا العدد لنقلص عدد مجلس النواب.

رابعاً: نرى ضرورة إلغاء تصويت منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية والاجهزة الامنية، والمهجرين وأصوات الخارج، لمرحلة انتخابية واحدة بغية المحافظة على نزاهة الانتخابات وللمحافظة على استقلالية المؤسسات الأمنية والعسكرية من التسييس.

خامساً: تحديد الكتلة الأكبر قبل الانتخابات وليس ما ذهب إليه العمل السياسي في العراق بعد 2005، على أنها التي تتشكل بعد الانتخابات.

سادساً: اعتماد نظام التمثيل النسبي وآلية (سانت ليغو) غير المعدلة أي تقسيم الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها الكتل على الأعداد الفردية (1 ثم 3 ثم 5 ثم 7...).

سابعاً: ضرورة العمل لإجراء تعداد سكاني حديث من قبل وزارة التخطيط، حيث لا يوجد تعداد سكاني حديث في العراق وإنما الاعتماد على تقديرات قديمة وحديثة لا يمكن الاعتماد عليها، فمثلاً هناك عدد من المقيمين في الخارج غير مسجلين على قوائم الناخبين، والذين توجد بينهم مصلحة مشتركة تمكنهم من انتخاب الأجدر والأكثر تمثيلاً لهم داخل البرلمان.

المطلب الثالث: مستقبل النظام الانتخابي في العراق في ظل التعددية المجتمعية:

إنّ الحديث عن مستقبل النظام الانتخابي في العراق هو حديث عن احتياجات ومستلزمات تفرضها الاحتجاجات الشعبية على العملية السياسية العراقية، وتلك الاحتياجات والمستلزمات ذات أبعاد فكرية، كما هي ذات أبعاد مادية، وفيما يتعلق في الأبعاد المادية، والفكرية، فلا يحتاج بناء مستقبل هذا النظام الانتخابي لعقول غير عقول أهله العراقيين، ولا مصلحة غير مصلحة شعبه، بَيْدَ ان هذا المستقبل في أبعاده الفكرية يحتاج إلى إعادة هيكلة حاضر العقل العراقي ليكون عقلاً مؤسساً على مجموعة مقومات هي بمثابة المداميك الفكرية الصلدة لعقد اجتماعي يمثل المرجعية الوطنية لعراق مستقل بلا تدخلات أجنبية، لعراق المواهب وليس المذاهب، لعراق ثقافة المساهمة بدلاً من ثقافة الخضوع والإذعان، لعراق مبدأ التسامح بدلاً من الاقصاء، لعراق التعددية السياسية والحزبية بدلاً من الواحدية الطائفية والدكتاتورية المقيتة، لعراق الاشتغال بحقوق الإنسان من الوعي التحيزي الضيق إلى الوعي الجمعي الواسع، لعراق الفدرالية بعيد عن المعايير القومية العنصرية والدينية الطائفية.(فياض، 2004، ص111)

إن استشراف مستقبل النظام الانتخابي في العراق بعد احتجاجات اكتوبر2019 تدعونا لمحاولة بلورة تصورات تعين صانع القرار السياسي على الاستعانة ببعض الممكنات التي نرى أنها ستخفف من حدة الاعتراضات الشعبية على سياساته، والعمل على إصلاح النظام

السياسي من مدخل اصلاح النظام الانتخابي، ومحاولة لمعالجة مشاكل التنوع المذهبي والديني والعراقي في المجتمع العراقي، للوصول إلى تحقيق مقاصد الانتخاب في الاستقرار والتعايش السلمي بين المكونات المجتمعية العراقية. وتنحصر مشاهد أو سيناريوهات مستقبل النظام الانتخابي في العراق في المشاهد التالية:

المشهد الأول: تغيير نظام الانتخاب من التمثيل النسبي إلى الأغلبية النسبية، هذا المشهد تفرضه المطالبات الشعبية في الابتعاد عن النظام الانتخابي السابق بطريقة التمثيل النسبي الذي أسس لنظام المحاصصة الطائفية، وجذر سلطة الكتل والاحزاب الكبيرة في العملية السياسية العراقية.

إن تغيير نظام الانتخابات من نظام التمثيل النسبي إلى نظام الأغلبية البسيطة، سيعطي الفوز للمرشح الذي يفوز بأعلى الأصوات في حالة الانتخاب الفردي، أو قائمة المرشحين التي تحرز أعلى الاصوات إذا كان الانتخاب بالقائمة، ولا يشترط هذا النظام الحصول على الأغلبية المطلقة للفوز في الانتخابات.

وهذا يؤشر أن عملية الانتخاب في هذا النظام بسيطة وواضحة وتنتهي فيها الانتخابات من خلال سير جولة انتخابية واحدة ودون الحاجة لإجراء انتخابات جولة ثانية أو تكميلية كما في نظام الأغلبية المطلقة، ومع ذلك تتجه بعض الدول اليوم على الرغم من أخذها بنظام الأغلبية البسيطة إلى تحديد نسبة مئوية معينة كأن تشترط حصول المرشح على نسبة معينة من الاصوات كالربع مثلاً ليكون فائزاً، ومن الدول التي يطبق فيها هذا النظام هي المملكة المتحدة (انكلترا) ويفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات حتى إذا لم تتعدى نسبة الأصوات خمسين بالمئة. وبإمكان أي حزب الفوز في الانتخابات حتى ولو لم يحصل على أعلى من 50% من الأصوات في جميع مناطق البلاد، وتستخدم (68) دولة اليوم نظام الأغلبية البسيطة أو نظام الفائز الأول، أي نسبة تقل عن ثلث دول العالم بقليل، وهذا يعني أن هذه النسبة تكاد تشكل رقماً له أهمية كبرى في الارادة الشعبية لهذه الدول. لكن مع كل مميزات هذا النظام الانتخابي إلا إن تطبيقه في دول لا يتوفر فيها شرطي الإستقرار السياسي والثقافة السياسية المدنية سينتج نظام تحتكر فيه طائفة أو قومية سلطة الحكم، وتعمل على تهميش المكونات المجتمعية الأخرى في تلك الدولة.

فضلاً عن ذلك هناك عدة معوقات محتملة يمكن أن ترافق تطبيق نظام الأغلبية النسبية في الانتخابات العراقية منها:

1- أن تبني طريقة الانتخابات الفردية، سيجعل النظام عرضة لصعود نواب الخدمات ورجال الأعمال الذين يستطيعوا بعلاقاتهم ونفوذهم في الدولة أن يعطوا وعوداً للإصلاح وتقديم الخدمات عبر العلاقات وليس عبر القانون.

2- لا تحقق الانتخابات الفردية التمثيل الأمثل للأقليات.

3- من المحتمل أيضاً أن تواجه فكرة تضييق الدوائر الانتخابية رفضاً من الأحزاب السياسية التي لا ترى أن النظام الانتخابي المقترح يصب في مصلحة الحزب.

4- في بداية التطبيق من المحتمل أن يروج هذا النظام لصعود وجهاء المناطق وشيوخ العشائر إلى البرلمان، الذين قد لا يكون لديهم خلفية معرفية بالسياسة. لذلك إن الاستمرارية هي شرط لنجاح نظام الأغلبية النسبية، ولن نستطيع ضمان نجاحه عبر دورة انتخابية واحدة.

المشهد الثاني: الإبقاء على نظام التمثيل النسبي: هذا المشهد تدفع باتجاهه التركيبة العرقية للمجتمع العراقي، وحاجة المجتمع للتوافق على آليات العمل السياسي، خاصة وأن العراق خاض صراعات عرقية وطائفية بعد عام 2003، وهو بأمس الحاجة إلى نظام انتخابي قادر على ترجمة التنوع المجتمعي إلى مقاعد تمثل جميع شرائح المجتمع المأزوم بالطائفية والعرقية، ولنظام التمثيل النسبي مجموعة من المزايا يمكن أن نذكر منها الاتي:(العيساوي، 2013، ص199-201)

1- العمل بنظام التمثيل النسبي يفسح المجال أمام عدد كبير من الكيانات السياسية للتمثيل في مجلس النواب، لأنه ضمن لكل كيان سياسي عدداً من المقاعد تتناسب مع حجم الاصوات التي حصل عليها.

2- منح النظام الانتخابي النسبي في العراق كوتا للأقليات ليضمن حقوقهم بشكل صريح بعد أن أقر على منحهم (8) مقاعد في مجلس النواب.

3- عمل نظام التمثيل النسبي العراقي في آخر تعديلاته على العمل بنظام الدوائر المتعددة بعد أن تعرض للانتقاد بسبب تطبيقه لنظام الدائرة الواحدة في انتخابات 30 كانون الثاني 2005.

4- منح التمثيل النسبي في العراق كوتا للنساء بلغت (25%) من المقاعد النيابية. لكن تنفيذ الكوتا النسائية هي ليست بالحل الأمثل لكونها تتعارض مع مبدأ روح التنافس بين المرشحين المتنافسين.(Report,2010,P10)

المشهد الثالث: تغيير نوع النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي إلى النظام الانتخابي المختلط عن طريق ادخال تعديلات النظام الانتخابي السابق أو الغائه، هذا التغيير إن حصل سيعمل على تغييرات جذرية كبيرة في العملية السياسية، عن طريق تغيير طبيعة الكتل السياسية. هذا النظام يجمع بين ميزات نظام التمثيل النسبي ونظام الأغلبية البسيطة، وهو النظام الانتخابي الأكثر طرحاً اليوم في الساحة السياسية العراقية، والأكثر واقعية في الحالة العراقية، فبعد تطبيق نظام التمثيل النسبي في الانتخابات النيابية السابقة التي أشر عليها التزوير وقلة المشاركة السياسية، ووصول الكتل السياسية إلى السلطة بالطائفية السياسية، وعدم قدرته على إنتاج إستقرار سياسي في الدولة العراقية. وإحتمالية إن تطبيق نظام الأغلبية البسيطة في ظل الطائفية سيؤسس لإحتكار إحدى الطوائف على مقاليد الحكم، لذلك يعد النظام المختلط هو البديل الأفضل والأكثر واقعية بالنسبة للحالة العراقية.

الخاتمة:

إنّ ترسيخ التعايش السلمي وبناء سلام مستدام في المجتمع الفسيفسائي العراقي هو جهد تواجهه مشاكل متشعبة ومتعددة ومعقدة، وينطوي على توافر آليات ورسم سياسات عامة تسعى الى سد كل مداخل العنف المجتمعي وحل النزاعات بين فئات المجتمع المتعددة بطرق سلمية عن طريق الحوار والتسامح وقبول الاخر المختلف، ومن بين آليات ادارة الصراع السياسي هو مدخل الاصلاح الانتخابي الذي نعتقد أنه سيكون الأساس السياسي المصحح لمسار العمل السياسي الذي أتسم بالمحاصصة الطائفية التي كان الفساد أحد أبرز مظاهرها، كما أن البحث طرح في ثناياه أفكاراً عن النظام الانتخابي من الممكن تطبيقها على الحالة العراقية، ومن الممكن أنها ستؤسس لسلام دائم في المجتمع العراقي، إذ يمكن من خلالها

إحداث تغييرات في مسارات النزاعات السياسية المؤسسة على الهويات الفرعية، وتحويلها إلى تعايش سلمي مستدام.

وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات منها:

1- أفرزت النظم الانتخابية في الحالة العراقية بعد 2003، تدوير للكتل السياسية على أسس المحاصصة الطائفية في تقاسم السلطة السياسية.
2- أعتمد العراق على التمثيل النسبي في الانتخابات بعد 2003، الامر الذي رسخ القناعات المجتمعية برفضه في المستقبل، نتيجة للسلبيات التي رافقت العمل به.
3- شهد العراق تغير مستمر في آليات الانتخاب بعد 2003، وعبرت الحالة العراقية في النظم الانتخابية عن حالة من التغير المستمر فيها.
4- إن النظام الانتخابي من الممكن أن يكون أحد الأسس الرئيسة في الاصلاح السياسي المنشود في عراق المستقبل إن أحسن المشرعون العراقيون صياغته ليحقق مقاصده في الاصلاح السياسي والاستقرار المجتمعي.

ونوصي من خلال البحث بالتوصيات التالية:

1- نوصي صانع القرار العراقي بالعمل على صياغة قانون انتخابات يؤسس لدولة مدنية بعيدة عن المحاصصة الطائفية التي انتجت الفساد في الدولة العراقية بعد 2003.
2- نوصي صانع القرار السياسي العراقي بإعتماد النظام المختلط وأعتماد طريقة سانت ليغو غير المعدلة في تحويل الاصوات إلى مقاعد نيابية.
3- إصلاح النظام الانتخابي في العراق يجب أن يصاحبه إصلاح للمنظومة القانونية والتنظيمية والهيكلية لمفوضية الانتخابات التي تشرف وتنظم وتدير العملية الانتخابية في العراق.
4- نوصي بالاستفادة من تجارب الدول المقدمة في توزيع الدوائر الانتخابية بغية الوصول الى نظام سياسي مستقر.

قائمة المراجع

.الامر (96)، الصادر عن سلطة الائتلاف الامريكية المؤقتة، 2004
.قانون الانتخابات العراقي، رقم (16)، لسنة 2005
.قانون الانتخابات العراقي، رقم (26)، لسنة 2009
المالكي، أ، (2006) مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (334) السنة (29)، .بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
جيمس، د. وروبرت ب. (1985) النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبدالحي، الكويت، كاظمة .للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت
.الحسين، ب. (1439هـ)، التعايش من اجل السلام، الرياض، مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني
الحلو، م. (2007) النظم السياسية: (ذاتية الدولة-اختيار الحكام- سلطة الدولة- تنظيم الحكومة الديمقراطية- المعارضة- .الشورى- فلسفة الحكومة، الاسكندرية، دار الجامعية الجديدة
.الحلو، م. وعادل م. (2019) الانظمة السياسية، بيروت، مكتبة السنهوري
.حنون ،ح. (2010) الانظمة السياسية، ط3، القاهرة، العاتك لصناعة الكتاب
الخزرجي، ث. (2004) النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة في استراتيجية ادارة السلطة، عمان، دار .مجدلاوي للنشر والتوزيع
.خوري د. واخرون. (2006) التمثيل النسبي، بيروت، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
رينولدز، ا واخرون. (2007) أشكال النظم الانتخابية، ستوكهولم، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، .سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
سلطان، ز. (2019) بناء السلام في المجتمعات المتعددة: دراسة تحليلية لنماذج مختارة، رسالة ماجستير غير منشوره، .بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين
.سليمان، ع. (2010) الانظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية
.الشاوي، م. (2017) في الديمقراطية التمثيلية، بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع
.الشبوط، م. (2007) خطوات في بناء الدولة الحديثة، بغداد، مجلة المواطنة والتعايش، العدد (1)، مركز وطن للدراسات
الضروس س. (2017) مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، ط1، بيروت، ابن النديم للنشر .والتوزيع، دار الروافد الثقافية-ناشرون
عبدالحي، ه. (2006) الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية)، بيروت، المجلة العربية للعلوم .السياسية، العدد (12)، مركز دراسات الوحدة العربية
.العبدلي س.(2018) ضمانات حرية ونزاهة الانتخابات: (دراسة مقارنة)، بيروت، مكتبة السنهوري
العيساوي، ع. (2013) نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات .الاستراتيجية
فياض، ع. (2004) جدلية العلاقة بين الاستقلال والديمقراطية في النظام السياسي العراقي المعاصر، بغداد، مجلة العلوم .\السياسية، العدد (29)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد
.مار، ف. (2013) عراق ما بعد 2003، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، بغداد، دار المرتضى
قاسم، و. (2019) الانتخابات في دول ما بعد الصراع العرقي: دراسة تحليلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، .مجلة المستقبل العربي، العدد (487)
الكاظم، ص. والعاني، ع. (1990-1991) الانظمة السياسية، كلية القانون، بغداد، جامعة بغداد، وزارة التعليم العالي .والبحث العلمي
.كاتزمان، ك. (2006) الانتخابات والحكومة والدستور في العراق، واشنطن، هيئة الابحاث التابعة للكونغرس
ليبهارت، آ. (2006) الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، بيروت، معهد الدراسات .الاستراتيجية
.مارسيل، م. (1986) سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة، المستقبل العربي
مجموعة باحثين. (2005) التعايش في ظل الاختلاف في عهد الاستبداد الى حكم الدستور، بغداد، مجلة أوراق .ديمقراطية، العدد الثاني، مركز العراق
محمد، و. (2012) تعايش الثقافات وتكوين الهوية: مدخل لبناء الدولة العراقية الحديثة، ندوة سبل تعزيز التعايش والثقافة .الوطنية في العراق، بحوث الندوة العلمية التي نظمتها كلية العلوم السياسية، بغداد، جامعة بغداد بالتعاون مع وزارة الثقافة

.مدكور، إ. (1975) معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب
الناجي، م. (2017) أثر قانون الانتخابات لسنة 2005 وتعديلاته على الخارطة السياسية للكتل النيابية العراقية، بغداد، مركز العراق للدراسات.
Report,F. (2010) Iraq-Council of Representatives Elections, Election Assessment Team, Eurpean Uion.
Ahmar, M. (2005) Translators Guide to Election Terminology, Stockholm, NDI.
Stephan Rosing, S. (2015) A Quarter Century of "Transitory Power-Sharing": Lebanones Unfulfilled, Civil Wars.

References

Iraqi Election Law, No. (16) of 2005.
Iraqi Election Law, No. (26) of 2009.
Al-Maliki, A., (2006) The Future of Consensual Democracy in Morocco, The Arab Future Magazine, Issue (334) Sunnah (29), Beirut, Center for Arab Unity Studies.
James, D. And Robert B. (1985) Conflicting theories in international relations, translation: Walid Abdul Hai, Kuwait, Kazma for publication, translation and distribution, Kuwait.
Al-Hussein, b. (1439 AH), Coexistence for Peace, Riyadh, King Abdulaziz Center for National Dialogue.
Sweet, m. (2007) Political Systems: (Self-State - Selection of Rulers - State Authority - Organizing Democratic Government - Opposition - Shura - Government Philosophy, Alexandria, New University House.
Sweet, m. And just m. (2019) Political Systems, Beirut, Sanhuri Library.
Sweet, m. And just m. (2019) Political Systems, Beirut, Sanhuri Library.
Affectionate, h. (2010) Political Systems, 3rd floor, Cairo, Al Atak for the book industry.
Khazraji, w. (2004) Modern Political Systems and Public Policies: A Study in the Strategy of Authority Administration, Amman, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.
Khoury d. Others. (2006) Proportional Representation, Beirut, Lebanese Association for Electoral Democracy.
Reynolds, A et al. (2007) Forms of Electoral Systems, Stockholm, IDEA Handbook, IDEA Series of Publications.
Sultan, g. (2019) Peacebuilding in Multiple Societies: An Analytical Study of Selected Models, Unpublished Master Thesis, Baghdad, College of Political Science, Al-Nahrain University.
Solomon, p. (2010) Parliamentary Systems between Theory and Practice: A Comparative Study, Beirut, Al-Halabi Human Rights Publications.
Chaoui, M. (2017) In Representative Democracy, Baghdad, Memory for Publication and Distribution.
Carp, m. (2007) Steps in Building a Modern State, Baghdad, Citizenship and Coexistence Magazine, Issue (1), Watan Center for Studies.
Molars S. (2017) Introduction to Peace and Security Studies in the Theory of International Relations, 1st floor, Beirut, Ibn Al-Nadim Publishing and Distribution, Dar Al-Rawafid Cultural Center - Publishers.
Abdul Hai, H. (2006) Competitive Democracy and Consensual Democracy (The Lebanese Case), Beirut, Arab Journal of Political Science, No. (12), Center for Arab Unity Studies.
Al-Abdali S. (2018) Guarantees of Freedom and Integrity of Elections: (Comparative Study), Beirut, Al-Sanhoury Library.
Al-Issawi, p. (2013) The election of the Iraqi parliament after 2003, Baghdad, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
Fayyad, p. (2004) The dialectic of the relationship between independence and democracy in the contemporary Iraqi political system, Baghdad, Journal of Political Science, No. 29, College of Political Science, University of Baghdad. \
Marr, F. (2013) Post-2003 Iraq, translation: Mustafa Numan Ahmad, Baghdad, Dar Al-Mortada.

Qasim, and. (2019) Elections in Post-Ethnic Countries: An Analytical Study, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Arab Future Magazine, No. (487).
Al-Kazim, p. And Ani, p. (1990-1991) Political Systems, College of Law, Baghdad, University of Baghdad, Ministry of Higher Education and Scientific Research.
Katzman, K. (2006) Elections, Government, and Constitution in Iraq, Washington, Congressional Research Service.
Liebhart, A. (2006) Consensual Democracy in a Multiple Society, translation: Hosni Zina, Beirut, Institute of Strategic Studies.
Marcel, M. (1986) Sociology of International Relations, translation: Hassan Nafaa, Cairo, The Arab Future.
Researchers Group. (2005) Coexistence in light of the difference in the era of tyranny to the rule of the constitution, Baghdad, Journal of Democratic Papers, second issue, Center of Iraq
Muhammad, and. (2012) Coexistence of Cultures and Identity Creation: An Introduction to Building the Modern Iraqi State, Symposium on Ways to Promote Coexistence and National Culture in Iraq, Research of the Scientific Symposium organized by the College of Political Science, Baghdad, University of Baghdad in cooperation with the Ministry of Culture.
Madkour, E. (1975) Dictionary of Social Sciences, Cairo, The Egyptian General Book Authority.
The survivor, m. (2017) The Impact of the Elections Law of 2005 and its Amendments on the Political Map of the Iraqi Parliamentary Blocs, Baghdad, Iraq Center for Studies.
Niaz, h. (2017) A proposed concept for increasing the awareness of Saudi university students about the principle of peaceful coexistence with the other, Journal of Educational Sciences, No. 2-C2.

Elections and peaceful coexistence in post-conflict countries)The Electoral system in Iraq after the (October 2019 protests is a case study

moataz ismail[1],Khalf salih[2]

التعليم العالي والبحث العلمي[1]Anbar University[2]

Abstract

The aim of this research was to identify the electoral systems that were used in Iraq after 2003, and through research in the study of electoral systems in post-conflict countries, we reached that electoral systems can achieve political stability and peaceful coexistence in society, and they can also produce sustainable peace In ethnically diverse societies, their best selection and management of their operations. We recommended, through research, the following: Work to draft an election law that establishes a civil state away from the sectarian quotas that produced

corruption in the Iraqi state after 2003. We recommend adopting the mixed system and adopting the unmodified St. Lego method of converting votes into parliamentary seats.
Keywords: Election; Electoral systems; post-conflict countries; Iraq, peaceful coexistence;